2005 04 13 - 0003

نجاة لن تعفو ولو عفا القانون «باسم الشعب اللبناني»

العدالة والحقيقة في ١٣ نيسان: محيي الدين حشيشو نموذجاً

في الخامس عشر من أيلول العام ١٩٨٢، غداة مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميل، اقتحم مسلحون منزل محيي الدين حشيشو، وكان قياديا في الحزب الشيوعي اللبناني في صيدا، وأخذوه معهم للتحقيق «نصف ساعة» ومن يومها لم يعد ولم يعرف عنه أحد شيئاً.

في العام ١٩٨٩ أعلن اتفاق الطائف انتهاء الحرب اللبنانية بتوافق بين غالبية المتحاربين. في العام ١٩٩١ صدر قانون العفو العام. لكن نجاة، زوجة حشيشو، لم تعتبر نفسها معنية بعفو أقره المتحاربون السابقون فرفعت في ٢٣ آذار ١٩٩١ دعوى حملت الرقم ٤٥٢ ضد مجهول اختطف زوجها. وهو «مجهول» تحول مع تقدم التحقيق والمحاكمة الى ثلاثة متهمين ينتمون الى القوات اللبنانية.

ولقد أصبحت القضية محورية بالنسبة لملف المخطوفين برمته، خصوصاً بعد اعتبار المحكمة أن جريمة الخطف، هي جريمة «مستمرة ومتمادية*» لا تنتهي إلا بإطلاق سراح المخطوف أو العثور على جثته، بمعنى آخر معرفة مصيره. وبالتالي، ردت المحكمة الدفوع بالشكل الذي كان محامو المتهمين قد تقدموا به لاعتبار الجريمة مشمولة بقانون العفو على أساس أنها ليست كذلك لأنها «مستمرة». ولكن، يمكن اعتبار الجريمة منتهية في حال اعترف مقترفوها وتمكنوا من إثبات مصير المخطوف. في هذه الحالة، تسقط الدعوى لشمولها بالعفو كونها حصلت قبل تاريخ صدوره. وفي هذه الحالة، يعفو القانون عن مجرم معترف.

اليوم، تشهد القضية تطوراً جديداً مع انعقاد جلستها صباحا، اذ تستمع للمرة الاولى الى أربعة شهود من أصل أربعة عشر سمتهم المدعية. وهو أمر يكتسي أهمية خاصة كون الجلسة تعقد غداة الذكرى الثلاثين لاندلاع الحرب، وفي ظل نقاش وطني حول مفاهيم الحقيقة والمسؤولية والعدالة، تتجاذبه رغبة الضحايا العميقة بالإنصاف من جهة، وخوف المسؤولين من مواجهة الماضي مع رغبتهم بتجاوزه للتأسيس لمصالحة وطنية من جهة أخرى. ولو أن التجارب أثبتت، في جنوب افريقيا والمغرب، أن التأسيس لمستقبل وطني بعد صراع أهلي، لن يتم إلا بإنصاف الضحايا المستمرة معاناتهم كأهالي المخطوفين ومعوقي الحرب، ومشاركتهم في إقرار قانون العفو العام الذي يعتبره الكثيرون وبالطريقة التي أقر فيها، كما نجاة حشيشو، ظلماً خالصاً.

«لأ». قالت السيدة بحزم واضح حاولت ابتسامتها اللطيفة أن تخفف من أثره علينا. «لأ» قالت نجاة حشيشو عندما سألناها إن كانت ستغفر يوماً للمتهمين بخطف زوجها محيي الدين حشيشو، في حال اعترفوا أمام المحكمة أنهم قتلوه بعد اختطافه. لن تعفو نجاة إذاً. ولو أن قرارها لن يغير شيئا من أن ثبوت التهمة بالاعتراف والعثور على الجثة يضع حداً للجريمة المتمادية.

تقول انها لن تعفو، وتروي قصة اختطافه كمن يسوق عذره. تروي وهي تجلس في صالون بيتها الارضي المطل على حديقة صغيرة، مشيرة الى الشارع العام «يوم ١٥ ايلول ١٩٨٢ أكدت الاذاعات مقتل بشير الجميل. فطافت الدوريات الاسرائيلية تعلن منع التجول وساد توتر كبير في الشارع. كنت أجلس أمام المدخل واذ بعشرين عنصراً مسلحاً من تنظيم القوات اللبنانية، الذي أدعي عليه اليوم، مقبلين علينا. طوقوا البيت وكانوا بثلاث سيارات فيات برتقالية وبيجو بيضاء عليها «فلاشر» أزرق وسيارة عسكرية». نسألها ان كانوا برفقة القوات الاسرائيلية؟ فترد: «لا علاقة للاسرائيليين. كان التلفزيون هنا (تشير الى حيث الكنبات اليوم) وزوجي جالس بالبيجاما يقرأ كتاباً ممنوعاً هو «محنة العقل في الاسلام». ثم تتجمد عيناها للحظة كمن يتمعن في الذاكرة لتقول: «كان يوم اثنين..».

ثم تخبرنا كيف تثبت المسلحون الذين تعرفت على أسماء ثلاثة منهم في ما بعد، من هويته. وطلبوا منه ان «يتفضل معهم للتحقيق»، وأنه طلب تغيير ثيابه فدخل مسلح معه الى غرفة نومه، كما طلبوا منه إحضار بطاقته الحزبية. ولا تنسى نجاة جملتهم الاخيرة وهو يخرج معهم ببزته الصيفية: «مدام، قالوا لها، ما في داعي لا تبكي ولا تتصلي ولا تتواسطي ولا تراجعي حدا. نص ساعة وبيرجع». ثم انسحبوا بأسلحتهم المشهورة وهم يصيحون بالجيران الذين اطلوا من شرفاتهم «فوتوا لجوا..».

وتحكي نجاة، أنها انتظرت فعلا نصف ساعة، ثم بدأت مرحلة البحث، حيث علمت انه في المركز الاقليمي للقوات اللبنانية، فأبلغت الرفقاء الذي طمأنها بعضهم الى «أنهم» كانوا قد اختطفوا قيادياً آخر لكنهم أطلقوا سراحه. ثم بدأت دوامة العثور على وسائط مع المسلحين لإرسال «غيارات وأدوية له»، ثم أعيدت الاغراض في المرة الثانية بعد قبولها في المرة الاولى، ووصلها كلام كثير تتخلله جملة واحدة يعرفها أهالي المخطوفين «بكرة ما بتلاقيه إلا دق الباب وفات». بدأ ذلك في ١٥ ايلول ١٩٨٢.

محيي الدين حشيشو في صورة من السبعينيات

نجاة حشيشو في مؤتمر «ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم» (علي لمع)

«العفو العام مش منيح»، تقول. وتخبرنا كيف أحست بقهر كبير عندما رأت على التلفزيون «من يومين»، توقيع العريضة للإفراج عن سمير جعجع قائد القوات اللبنانية. لكنها تعلم انه لولا العفو العام لما كان للسلم الاهلي ان يستتب. ثم تقلب كفها التي وضعتها على ركبتها وهي تقول: «مزبوط. لكني أريد أن أعرف لماذا خطف زوجي؟ هل قتل؟ لماذا ومن قتله؟ أين دفن؟ كما يريدون اليوم الحقيقة، انا ايضا أريدها».

لا يستغرب المحامي نزار صاغية، عضو هيئة تنسيق حملة «ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم»، رفض نجاة حشيشو للعفو العام. يقول «طبيعي أن يكبر الوجع وان يستمر بالنمو. فالضرر ليس ناجماً عن الحرب وحدها. ففترة ما بعد الحرب ساهمت في تفاقم الضرر. قانون العفو عفا عن جرائم الحرب. لكن كان هناك استهتار بالضحايا بعد الحرب وعدم اعتراف، واستلم المسؤولون عن الحرب السلطة، ثم كانت المماطلة بلجان عدة.. والنتيجة أن موقف رفض الغفران هو موقف من عاش كل هذا الأذى والضرر».

يضيف: «ان العفو العام يجب أن يكون نتيجة تخاطب اجتماعي أحد عناصره الأساسية هم الضحايا. ولذلك يجب خلق مناخ يشارك فيه هؤلاء بالقبول بالعفو دون فرضه عليهم». ويختم: «اليوم، السيدة حشيشو غير معنية بالمصالحة. ضحايا الحرب هم الامتحان الأكبر لمصداقية الطبقة السياسية التي تقول انها تريد بناء دولة على مفهوم العدالة. لا يكفي أن يعفو المتحاربون عن بعضهم البعض. يجب أن يكون الضحايا هم الشركاء الأساسيين بالعفو العام بصفتهم تلك».

أما نعمة جمعة، محامي حشيشو فيعتبر أن قانون العفو العام «يكرس مفهوماً طبقياً للعدالة».

ويشرح: «إذا استثنينا القضايا المحالة الى المجلس العدلي في جرائم طالت السياسيين الكبار، لم تحل أي قضية قتل أو اغتيال مواطن عادي الى المجلس العدلي. بل جاء قانون العفو العام ليشطب الجرم ويوقف ملاحقة المجرم. من هنا يتنافى هذا القانون مع معايير العدالة الدولية، لأن الجرائم التي ارتكبت هي ضد الانسانية وبالتالي لا يمكن أن يطالها عفو أو يمر عليها زمن».

لكن ألم يحصل عفو عام في جنوب افريقيا مثلاً؟ يقول: «الفرق بين عفونا العام وتجربة جنوب افريقيا انه في الاخيرة حصلت مصالحة بعد مصارحة. بعد ذلك لا يحصل عفو عام. يحصل غفران. وهناك فارق كبير. فتتحقق العدالة بالكامل، خصوصا ان الدولة تحملت مسؤولياتها تجاه الضحايا فدفعت تعويضات، كالتي دفعت للمهجرين لإعادتهم الى مناطقهم، كذلك يجب تعويض ضحايا الخطف والقتل والاعاقة».

العدالة، هي ايضاً مطلب نجاة واولادها من المحكمة: «أن أعرف ونعرف ومن حقنا أن نعرف: كيف قتل لماذا وبيد من وأين دفن. لن أتراجع. أولادي سيكملون الدعوى من بعدي. لن أتعب. و«هم» بمماطلتهم وتغييبهم عن الجلسات وتأجيلها، سوف يلعبون ضد أنفسهم. اليوم كلما تاخروا بالاعتراف، كلما استحال إثبات هوية الرفاة من فحص الحمض النووي بسبب التفتت الكامل للعظام. وان استحال التعرف إلى الهوية لا يمكن إثبات أنتهاء الجريمة قبل صدور قانون العفو».

العدالة، مفهوم يعود الى الوعي اللبناني بواسطة شعار «الحقيقة»؟

الرواج الذي لاقاه شعار «الحقيقة» يبدو أوسع من رغبة بمعرفة الحقيقة في جريمة محددة مهما كانت فظيعة وكبيرة. أو هذا على الاقل ما يراهن عليه ناشطو حملة «ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم». لكن، كيف يمكن للحملة أن تستفيد من تبني المجتمع اللبناني لمطلب الحقيقة والدعم الدولي لهذا المطلب؟

يقول المحامي جمعة: «يجب الاستفادة من لحظة الانتباه هذه، والترويج للاستفادة من تجربة المغرب مثلاً الذي يخطو خطوات كبيرة مؤخرا تحت عنوان الإنصاف والمصالحة**». فقد عقدت مثلاً جلسات أدلي فيها باعترافات... لكن تجربة جنوب افريقيا أفضل، لأن الدولة تحملت مسؤولياتها. المسؤولون عن الاضطهاد اعترفوا وطلبوا الغفران. كان ذلك ضروريا لأصحاب الايدي الملوثة: لإرضاء ضمائرهم والرأي العام وأهالي الضحايا سواء بسواء. إن لم يحصل ذلك، سيبقى أهالي الضحايا حاقدين وهذا ما نحذر من حدوثه ونسميه إقفال الجرح على زغل، وبالتالي سيعود ويؤسس لحروب جديدة تتكرر في الحالة اللبنانية منذ العام ١٨٤٠».

أما المحامي صاغية فيرى ان الاستفادة من المناخ الذي أوجده مطلب الحقيقة يكون بالحضور بأكبر قدر ممكن في الاحتفالات التي تجري اليوم تحت هذا الشعار. ويضيف: «هكذا يصبح حضور الضحايا علامة استفهام على جموع المتظاهرين، كمن يسأل: ونحن؟ كيف ترون مستقبل البلد ونحن ما زلنا نطالب بما نطالب به؟ هل يمكن ان تتجاوزونا وان تقولوا ان الوحدة الوطنية تحققت في حين اننا ما زلنا نعاني من آثار الحرب ولم يتم الاعتراف بنا؟».

ثم يقول: «تجمعنا كحملة «ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم»، يضع مطلب العدالة مضموناً وعنواناً لذكرى ١٣ نيسان. وطموحنا ان يؤثر بشريحة كبيرة من الناس الذين تحركوا بسبب مطلب الحقيقة، فنساهم بخلق اتجاه في الرأي العام يؤدي الى الاعتراف بالضحايا ومشروع العدالة، وهو مشروع يذهب الى حد كبير في الاتجاه نفسه الذي برز بعد اغتيال الحريري لجهة إبراز معاني الجريمة والعقاب والمسؤولية والحقيقة في الخطاب العام، وتغليب العدالة على العصبية التي تحمي المرتكبين بسبب انتمائهم الطائفي».

ضحى شمس

---

* حكم لرئيس محكمة جنايات لبنان الجنوبي أكرم بعاصيري، استناداً الى مطالعة محامي حشيشو نعمة جمعة المستند بدوره الى اجتهاد محكمة جنايات جبل لبنان في العام ٢٠٠١، برئاسة القاضي جوزف غمرون.

** بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٦ بناء على اقتراح المجلس الاستشاري لحقوق الانسان للملك محمد السادس تم إحداث «هيئة الإنصاف والمصالحة» في المغرب بموجب قرار ملكي. وقد سمى الملك رئيس الهيئة وأعضاءها في ٧ شباط ٢٠٠٤. ومن مهامها «مواصلة البحث بشأن حالات الاختفاء القسري والبحث عن مصير المختفين مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن ثبتت وفاتهم، والوقوف على مسؤوليات أجهزة الدولة والتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية وإعداد تقرير بمثابة وثيقة رسمية يتضمن خلاصات البحث وتقديم التوصيات الكفيلة بحفظ الذاكرة وضمان عدم تكرار ما حدث واسترجاع الثقة في حكم القانون وحقوق الانسان.